



حلقة بحث بعنوان:

سيادة الدولة في ظل العولمة السياسية

تقديم الطالب : علي منذر حميدوش

الصف: الحادي عشر

تاريخ : ٢٠١٥-٢٠١٦ م

إشراف المدرّس: ضياء المسوكر

الفهرس		
رقم الصفحة	الموضوع	
٢	المقدمة	
٣	مفهوم العولمة	الباب الأول
٣	تعريف العولمة	الفصل الأول
٤	تجليات العولمة	الفصل الثاني
٥	العولمة السياسية	الباب الثاني
٥	ماهية العولمة السياسية	الفصل الأول
٥	ملامح توجهات العولمة السياسية	الفصل الثاني
٦	ماهية سيادة الدولة	الباب الثالث
٦	تعريف سيادة الدولة	الفصل الأول
٧	خصائص سيادة الدولة	الفصل الثاني
٧	الآثار المترتبة على سيادة الدولة	الفصل الثالث
٨	العولمة السياسية وسيادة الدولة	الباب الرابع
٨	مظاهر تدخل العولمة السياسية بسيادة الدولة	الفصل الأول
٩	آثار العولمة السياسية على سيادة الدولة	الفصل الثاني
١١	مستقبل سيادة الدولة في ظل العولمة	الفصل الثالث
١٢	مواجهة العولمة السياسية	الفصل الرابع
١٣	الخاتمة	
١٤	المقترحات والتوصيات	
١٥	مصادر ومراجع	

مقدمة:

لقد نشأت الدولة من تكامل بين التطور التاريخي والاجتماعي والسياسي للشعب و بين تطوره القانوني ، وهي تنشأ من اجتماع العناصر الآتية: سكان ، إقليم، وسيادة(سلطة) ، التي تؤدي إلى قيام النظام الحقوقي والاجتماعي والإداري. ولا يكفي أن يتوفر الإقليم وأفراد يقيمون بصورة ثابتة عليه كي تنشأ الدولة ، فلا بد من إيجاد السيادة التي تؤلف العنصر الثالث لوجود الدولة وبالرغم من أن هذا العنصر غير مادي إلا أن أهميته تزداد بالنسبة للمجتمع الدولي ، فالسيادة احتلت مركزاً في لغة السياسة ، واصبحت تعتبر بالنسبة للدولة من أهم مظاهر قوتها وقدرتها الشاملة ، كما أنها أصبحت وصفاً يلحق بالدولة لتمييز حالاتها ، إن كانت الدولة ذات سيادة، وبالتالي فهي في حالة أمن واستقرار ووحدة، أو غير ذات سيادة فهي في حالة خطر وانقسام ومهددة بالتجزئة. وإن أي خلل في سيادة الدولة يقوم بخلل في بنين الدولة. وفي الوقت الراهن تعاني دول العالم من العديد من الظواهر المختلفة ، والتي تؤثر عليها بشكل كبير، ومن أكثر هذه الظواهر تأثيراً هي العولمة ، فالعولمة تتجلى بأهداف وتجليات سياسية واقتصادية و..... ، كما أنها تؤثر على العديد من الأمور لتحقيق تلك الأهداف .

فهل هناك تأثير للعولمة السياسية على سيادة الدولة ؟ فإذا كان كذلك ، هل تتمحور تأثيرات العولمة السياسية من الناحية السلبية فقط أم هناك آثار إيجابية؟ كيف سيكون مستقبل سيادة الدولة في ظل هذه التأثيرات ؟ وأخيراً كيف يمكننا مواجهة خطر العولمة السياسية؟.....

الباب الأول: مفهوم العولمة

الفصل الأول: تعريف العولمة (لغةً و اصطلاحاً):

لغةً:

كلمة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) ، كما تترجم بالكونية إلا إنه في الآونة الأخيرة أشتهر مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل السياسة^١. وتحليل كلمة العولمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته، فالعولمة مصدرٌ هي نسبة الى العالم بفتح العين (الكون)، وليس إلى العلم فهي مصدر اشتقائي لفعل مستحدث عولم يُعولم عولمةً فيقال: إن الحياة تعولمت بعد أن تعولم الاقتصاد وإن السبولة المالية قد تعولمت وكذلك المواصلات والمعلومات. أما صيغة الفعللة التي تأتي منها العولمة فهي تستعمل للتعبير عن مفهوم الأحداث والإضافة وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل^٢، كما يمكن القول بأنها إعطاء الشيء صفة العالمية من حيث النطاق والتطبيق^٣.

أما العولمة اصطلاحاً:

لقد ظهرت العولمة أولاً كمصطلح في مجال التجارة و المال والاقتصاد ، ثم أخذ جري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسفاً أو حالة ذات أبعاد متعددة ، تتجاوز دائرة الاقتصاد ، و يرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا و المعلوماتية بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة^٤. فيمكن تعريف بأنها التداخل الواضح لأمر الاقتصاد و الاجتماع و السياسية و الثقافية و السلوك ، دون ذكر الحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة أي إزالة الحواجز بين الشعوب وأوطانها وثقافتها^٥ ، و هي تبادل شامل بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم بموجبه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، و نموذج القرية الكونية التي تربط بين الناس والأماكن ملغية المسافات و مقدمة المعلومات بشكل شامل بلا قيود ، كما أنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون أدنى اعتبار للحضارات والقيم والثقافات والحدود الجغرافية والسياسية للدول^٦. كما يمكن القول أنها تشير الى علاقات القوى و الاقتصاد التي تمتد عبر العالم بما ينطوي عليها من ضغط للزمان و المكان ، و إعادة تكوين العلاقات الاجتماعية^٧. والعولمة عملية مقلنة يراد بها فرض وتعميم نمط الحضارة الغربية وتصديرها بصيغة عالمية بهدف تصريف مختلف المنتجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية ، حيث يصبح كل شيء عبارة عن سلعة تحت غطاء ((سوق المنافسة غير المتكافئة، وهيمنة ثقافة الأقوى))^٨.

^١ مفهوم العولمة و نشأتها ، مبارك عامر بقنة.

^٢ العولمة جريمة تنزيب الأصلة ، عبدالصبور شاهين .

^٣ أشرف أبوصلحة ، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي .

^٤ ياسر الجواد ، "مقارنتان عربيتان للعولمة" .

^٥ رؤية الشباب العربي للعولمة ، معهد البحوث و الدراسات العربية .

^٦ العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي.

^٧ إدارة العولمة و أنواعها ، عالم الكتب الحديث.

^٨ العولمة الاقتصادية .د. عبد الحلیم عمار غربي

الفصل الثاني: تجليات العولمة:

لا يمكن اعتبار العولمة مجرد تحول في اقتصاد العالم بل إنها تمثل تحولات نظامية في كل المجالات : الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية والاقتصادية. ومن أهم هذه التجليات:

١. التجليات الاقتصادية:

تتجلى العولمة اقتصادياً من خلال وحدة الأسواق المالية وتعميق المبادلات التجارية وتدويل سياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي ، الذي مس خصوصاً أزمة الديون و برامج التعديل الهيكلي ، البرامج التي حولت الكثير من البلدان الى مناطق اقتصاد حر كما حولت بعض الاقتصاديات الوطنية الى احتياطي للعمالة الرخيصة والموارد الطبيعية و تعتمد في هذا التوجه على :

- منظمة التجارة العالمية: التي تعمل على تحرير التجارة من القيود وتحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية، فهي المؤسسة التي تتولى إدارة العالم تجارياً ، ونشأت بعد توقيع اتفاقية الجات ، ويتمثل الهدف الأساسي للمنظمة في سيادة وتعميم الرفاهية للجميع و المؤكد هو أن التجارة الدولية تبقى متمركزة بين الأقطاب الاقتصادية الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان).^٩
- صندوق النقد الدولي: فقد تحول صندوق النقد الدولي من حارس للنظام النقدي الدولي إلى شرطي مالي على البلدان النامية، يفرض سياسات التصحيح الاقتصادي على البلدان غير القادرة على تسديد ديونها.^{١٠}
- الشركات المتعددة الجنسيات: تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في جر الاقتصاد العالمي نحو العولمة ، ولعبت دوراً كبيراً في تدويل الاستثمار والخدمات والإنتاج ، مما أدى إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق والاستهلاك ، وأخذت وسائلها تلعب دوراً هاماً في صياغة ثقافات استهلاكية شبه موحدة على الصعيد العالمي.^{١١}

٢. التجليات السياسية:

تتجلى العولمة سياسياً في قيام نظام أو أنظمة سياسية تخدم هذا المنطق الجديد ، نظام قائم على سيادة الديمقراطية ، التعددية و الملكية الفردية و نظام عالمي جديد يعيد النظر في العلاقات الدولية ، ومفاهيم وإيديولوجيات تروج لها الألية الغربية و تستعملها عنواناً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بطريقة مباشرة .

^٩ يحيى اليحياوي ، العولمة أية عولمة ؟

^{١٠} علي غربي ، العرب وامريكا بين التطور والتطويع .

^{١١} جاسم زكريا ،العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية.

الباب الثاني: العولمة السياسية

الفصل الأول: ماهية العولمة السياسية:

تعد ظاهرة العولمة السياسية ، شأنها شأن ظاهرة العولمة بشكل عام ، تعددت مفاهيمها و تعريفاتها . فهي أحد أبعاد العولمة الاقتصادية والتي تعمل من أجل ارساء هيمنة الثالوث الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة ، أوروبا ، اليابان) هيمنة شبه تامة على مختلف أنحاء الكرة الأرضية ، والهدف من هذه الهيمنة السياسية والتسلط تفكيك وشائج الدول الوطنية المتوسطة و الضعيفة ، وتصبح حرية الدول ناقصة .

كما أن العولمة السياسية تعني الدعوة الى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية ، وحقوق الانسان والحريات الفردية ، وهي اعلان لنهاية الحدود ، و اعلان لتكامل حقل الجغرافية السياسية . والعولمة السياسية هي نتيجة حتمية للعولمة الاقتصادية حيث أن العولمة الاقتصادية ، لم تأتي إلا لتكون طريقاً لعولمة سياسية بحيث يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية والسياسية للدولة ، ومحاولة فرض الهيمنة عليها ، فالالاقتصاد هو جزء من الهيمنة على الدولة فهو الطريق الممهّد السالك للسيطرة على الآخر الضعيف بإملاء وجهات النظر، التي يرغب فيها الآخر القوي .

وتتضمن العولمة السياسية بشكل خاص ، تحولاً في تركيز ووعي واهتمام الفرد من المجال الوطني الى المجال العالمي ، ومن المحيط الذاتي الى المحيط الانساني . هذا الارتقاء في الوعي من الطور القبلي والمذهبي الى الوطني والقومي ثم الى العالم الكوني ، هو في قلب حركة العولمة^{١٢} .

الفصل الثاني: ملامح توجهات العولمة السياسية :

إن العولمة السياسية تحددت على الوضع العالمي في عدة مناحي وهي ، بروز النظام الرأسمالي كقوة جبارة وانفراده بقيادة العالم ، لا سيما بعد تفكك المنظومة الاشتراكية بسقوط الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ ، والمنحى الثاني يتمثل بقيام ثورة علمية تكنولوجية تكاد تحقق نقلة معرفية وإنتاجية جديدة ، و المنحى الاخير هو هيمنة الولايات المتحدة على وسائط نقل المعرفة ، وسعيها لتنميط العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً من أجل احكام الهيمنة وجميع تلك الظواهر متداخلة ، فانفراد النظام الرأسمالي بقيادة العالم أتاح الفرصة للحديث عن نموذج واحد مؤهل لقيادة العالم وتعميم تجربته وثقافته على العالم^{١٣} .

^{١٢} مجلة البرلمان العربي.

^{١٣} كتاب الأمة ، ظاهرة العولمة رؤية نقدية .

الباب الثالث: ماهية سيادة الدولة

الفصل الأول: تعريف سيادة الدولة:

لغة:

السيادة كلمة مشتقة من (سود: يقال فلانٌ سيد قومه إذا أريد به الحال و سائد إذا أريد به الاستقبال والجمع ساده ، يسودهم سيادةً ، فهو سيد وهم سادة ، تقديره فعلة ، بالتحريك)^{١٤} ، والسيد يطلق على المالك الشريف والفاضل الكريم ومحتمل أذى قومه والزوج والرئيس والمقدم وأصله من ساد يسود قومه فهو سيد والزعامة والسيادة والرئاسة. وخلاصة المعنى اللغوي للسيادة أنها تدل على المقدم على غيره جاهاً ومكانة أو قوة وغلبة وأمراً.

اصطلاحاً:

السيادة مفهوم قانوني سياسي جغرافي يتعلق بالدولة باعتبارها أحد أهم خصائص الدولة وسماتها الرئيسية، وهي شرط من الشروط الأساسية لاعتبار أي كيان سياسي دولة أي عضواً في المجتمع الدولي ، و السيادة اصطلاح قانوني يعبر عن صفة من له سلطة ، وهو لا يستمد هذه السلطة إلا من ذاته ، ولا يشاركه فيها غيره والسيادة أشمل من السلطة ، إذ ان السلطة هي ممارسة السيادة. ولكن السيادة تعرف أيضاً على أنها السلطة العليا الأمرة للدولة ، والتي لا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أعلى منها أو مساوية لها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني ، ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية ، والخاصية الأساسية لهذه السيادة تكمن في وضع القوانين أي سلطة التشريع^{١٥} فهي الحق في إصدار الأوامر إلى كل الأفراد المقيمين على إقليم الدولة (سلطة عليا على المواطنين والرعايا لا يحدها القانون) ، أي ان السيادة هي صفة في الدولة تمكنها من عدم الالتزام والتقييد إلا بمحض إرادتها في حدود المبدأ الأعلى للقانون وطبقاً للهدف الجماعي الذي تأسست لتحقيقه ، والسيادة حق الدولة في أن تأتي ما تراه من تصرفات، وبأن يترك القانون الدولي لها حرية إتيانها في سبيل الدفاع عن كيانها وحفظ بقائها كما اعتبرها حق مطلق.

والسيادة ترتبط بعنصرين آخرين هما الشعب والإقليم ، فقد استقر الفقه الدولي على أن السيادة هي ركن من اركان الدولة الوطنية ، مما جعل فكرة السيادة تحتل مكانة الصدارة ، نتيجة لقيامها على مبدأ استقلال كل دولة في تنظيم أمورها ، وسد حاجاتها دون أن تخضع لأي قيد على حريتها في التصرف^{١٦} .

^{١٤} أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب.

^{١٥} أميرة حناشي "مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة" .

^{١٦} رزق الله بن مهدي ،"العولمة وتقويض مبدأ السيادة" .

الفصل الثاني: خصائص السيادة:

١- الإطلاق: مقتضى هذه الخاصية أنه لا توجد أية قوة شرعية فوق قوة الدولة وأنه لا توجد أية حدود قانونية لسلطة سن القوانين العليا التي تملكها الدولة.

٢- شاملة: والمقصود بها أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة ومن يقيم في إقليمها باستثناء ما يرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل الممثلين الدبلوماسيين وموظفي المنظمات الدولية ودور السفارات وفي نفس الوقت ليس هناك من ينافسها في ممارسة السيادة وفرض الطاعة على المواطنين .

١- عدم إمكانية التنازل عنها: بمعنى أن الدولة لا تستطيع التنازل عن السيادة، لأنها إذا تنازلت عنها فقدت ذاتها، فالدولة والسيادة مفهومان متلازمان ومتكاملان لا يجوز التصرف فيهما.

٢- لا تتجزأ: لا يمكن أن يكون في الدولة أكثر من سيادة واحدة ، لان تقسيم السيادة معناه القضاء على السيادة . و مما هو جدير بالذكر أنه يمكن توزيع السيادة على الأجهزة الحكومية المختلفة، إلا أن السيادة تظل واحدة كما أن الدولة واحدة.^{١٧}

الفصل الثالث: الآثار المترتبة على سيادة الدولة:

يترتب على السيادة عدة آثار أهمها:

١- تمتع الدول بكافة الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها:

انطلاقاً من سيادة الدولة يكون لها ممارسة كافة الحقوق والمزايا المعترف بها دولياً كإبرام الاتفاقيات الدولية وتبادل التمثيل الدبلوماسي ، و إثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابتها أو إصلاح هذه الأضرار . وعلى المستوى الداخلي فللدولة حق التصرف في مواردها الأولية و ثرواتها الطبيعية، كما يمكن اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص الموجودين على إقليمها بغض النظر عن صفتهم كمواطنين أو أجانب.^{١٨}

٢- عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى:

يعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما من المبادئ المستقرة في القانون الدولي المعاصر، ويعتبر هذا المبدأ من مقتضيات الحفاظ على سيادة الدولة والمساواة فيما بينها.^{١٩}

٣- حصانة الدولة:

ترتبط الدولة القضائية، ارتباطاً وثيقاً بسيادتها، لذا لا يمكن مقاضاة دولة ما أمام المحاكم الوطنية لدولة أخرى، إذ أن المبدأ المستقر في إطار العلاقات الدولية عدم خضوع الدولة وأموالها للقضاء الوطني لدولة أجنبية ، وذلك بالنسبة للأعمال التي تجريها الدولة وأجهزتها بصفتها سلطة عامة (الأعمال السيادية).

^{١٧} رياموند كارفيلد كيتيل ، العلوم الأساسية .

^{١٨} محمد بوبوش ، " أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية" : الأفاق الوطنية والحدود العالمية .

^{١٩} جمال حمود الضمور ، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد : ليبيا ، السودان ، الصومال .

الباب الرابع: العولمة السياسية وسيادة الدولة

الفصل الأول: مظاهر تدخل العولمة السياسية بسيادة الدولة:

١- التدخل بموجب حماية حقوق الانسان:

طالبت الدول الكبرى بإقراره في اجتماعات ٥٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث أنها كانت متحمسة لتعديل مفهوم سيادة الدولة على نحو يفتح الطريق أمام التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة تتهم بانتهاك حقوق الانسان أو ممارسة سياسة تمييزية ضد أية فئة من الفئات المكونة لشعبها .

إن التدخل الإنساني لا يؤثر بشكل كبير على سيادة الدولة عندما يقتصر الأمر على التزويد بالمواد الغذائية والطبية أو حتى إيفاد بعض المدنيين لمعالجة أوضاع الكوارث المستعصية ، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل قوة مسلحة لمنع بعض خروق حقوق الإنسان.^{٢٠}

٢- الاصلاح الديمقراطي:

ويتمثل هذا الاصلاح أساساً في إشاعة الديمقراطية والحكم الصالح والحياة البرلمانية والتعددية الحزبية، وبناء منظمات المجتمع المدني ومراعات حقوق الانسان وخاصة حق الأقليات في الحياة والحرية والتعبير عن الرأي .

٣- مكافحة الارهاب:

إن الحرب على الإرهاب (مكافحة الإرهاب) ، تعطي الولايات المتحدة وحلفائها فرصة ابتداء شرعية دولية جديدة موازية وبدلية عن شرعية الأمم المتحدة ، فهذه الشرعية الجديدة المزعومة ستفتح الباب أمام أي تدخل بدعوى الدفاع عن المبادئ أو المحافظة على المصالح تحت ذريعة محاربة الإرهاب ، وفي التواجد الدائم في منطقة مصالح حيوية واستراتيجية بالنسبة لأي مواجهة محتملة مع القوى الكبرى الأخرى كروسيا والصين. وهي بالإضافة إلى ذلك مقارنة تنطوي على صياغة جديدة لمبدأ التدخل الذي تتحصن وراءه الدول الصغيرة لحماية سيادتها الوطنية واستقلالها وبحيث يتم إضفاء المشروعية على التدخل الجماعي من خلال استثناء الحرب على الإرهاب من قاعدة تحريم استخدام القوة ، ومن الخضوع للقيود والضوابط التي يفرضها القانون الدولي وذلك بدعوى ممارسة الحق في الدفاع الشرعي بصورة جماعية.

٤- حماية الأقليات:

حيث أصبح موضوع الأقليات من المواضيع المهمة لدى الولايات المتحدة وحلفائها وذريعة لتدخلها لإنصاف المظلومين (من وجهة نظرها) ^{٢١}.

^{٢٠} د. حمد تاج الدين الحسيني: المجتمع الدولي وحق التدخل .
^{٢١} ثابت أحمد ، العولمة وتداعيات على الوطن العربي .

الفصل الثاني: آثار العولمة السياسية على سيادة الدولة:

تتمثل هذه التأثيرات فيما يلي:

تأثيرات سلبية:

المصادر الداخلية:

❖ تراجع قوة الدولة القومية و تضائل دورها، فالعولمة ضربت بسهم وافر في مجال إضعاف دور الدولة القومية ، فلم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها ، إذ فسح المجال امام عناصر جديدة تعاضمت أدوارها إلى الحد الذي بات يطغي أحياناً كثيرة على دور الدولة القومية.

و تتمثل هذه العناصر في الشركات المتعددة الجنسيات ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، الى جانب المنظمات الدولية التي تعاضم دورها و تزايدت اختصاصاتها ولا سيما المنظمات الدولية القومية كالاتحاد الأوروبي مثلاً.

وتعود أسباب إضعاف وتراجع دور الدولة القومية إلى عدة عوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

أ/ سقوط الاتحاد السوفياتي كقوة قطبية واحلال قوته وتفكك إمبراطوريته ، وقد ترتب على ذلك أن بدأت الإيديولوجية الليبرالية باعتبارها الأكثر صلاحية وفعالية كأساس للتنظيم الاجتماعي ، ومن ثم ظهرت الدعوة على الأخذ بالتعددية في المجال السياسي.

ب/ الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية ، إذ بدأت الحكومات في الالتزام بالدستورية في ممارستها لمظاهر سلطتها ، وفي رعاية وصون حقوق و حريات المحكومين ذلك فضلاً عن الحد من نطاق تدخل الدولة في إدارة وتوجيه العلاقات الاجتماعية ، بهدف اتاحة قدر أكبر من الحريات للجماهير وللقوى غير الرسمية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسي ، وكذلك كفالة مساحة أكبر من حرية التعبير عن الرأي^{٢٢}.

❖ تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوي العالمي، ويمكن امثال ذلك فيما يلي:

- تزايد دور القطاع غير الرسمي في مجال تنفيذ السياسات الحكومية ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية و الاجتماعية و مجالات الثقافة والإعلام وكذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية.
- زيادة حجم المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات التنمية الاجتماعية ، وذلك مقابل تراجع المعونات التي تقدمها تلك الدول لحكومات دول الجنوب .

^{٢٢} مدوح محمود منصور : العولمة دراسة في المفهوم والظاهر والأبعاد ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٤٥.

• تنامي دور القطاع غير الرسمي في مجال صنع السياسات العامة في بعض الدول و يتمثل ذلك في زيادة دور النقابات ، واتحادات المنتجين ومنظمات رجال الأعمال في الضغط على صانعي القرار السياسي.

❖ بروز مفهوم الحكم كبديل للحكومة، حيث أن دعاة العولمة يروا بأن مفهوم الحكم هو الأكثر تعبيراً ، وتناسباً مع حقائق الواقع السياسي الوطني والدولي في الوقت الراهن . إذ لم تعد الحكومات وحدها هي التي تحتكر الوظائف السياسية في الدولة ، وإنما باتت تشاركها فيها جهات عديدة أخرى داخلية ، وخارجية ومن ثم يمكن القول بأن " الحكم كمنشأط " لم يعد مقصوراً على الحكومات ككيانات رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة رسمية ، وإنما باتت ممارسة الحكم متاحة أمام العديد من القوى غير الرسمية سواء كانت وطنية أو خارجية ^{٢٣} .
ويتمثل ذلك فيما يلي :

١. تزايد دور المنظمات الدولية:

وهذا سواء كانت هذه المنظمات عالمية أو إقليمية أو متخصصة كمنظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي. وكذلك منظمة التجارة العالمية كآليات للتنظيم الدولي، وذلك فيما يتصل بإرساء قواعد ونظم للتعامل الدولي في العديد من المجالات. ففي المجال السياسي على سبيل المثال يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الجهود الدبلوماسية التي يطلع بها مبعوثو ومفوضو الاتحاد الأوروبي في مجال التسوية السلمية للعديد من المشكلات الدولية ، وفي مجالات حماية حقوق الإنسان ، وكذلك مجال مراقبة العمليات الانتخابية في العديد من البلدان ^{٢٤} .

٢. تزايد الدور الذي تلعبه بعض الهيئات الداخلية:

إذ تزايد في الآونة الأخيرة الدور الذي تلعبه بعض الهيئات الداخلية، أو دون الدولية في العلاقات الدولية على نحو يتجاوز أحياناً الدور الذي تمارسه الحكومات المركزية ذاتها.

إلى جانب تزايد دور الهيئات فوق الدولية أو متعددة القومية ، فعلى سبيل المثال أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد وسعا من نشاطهما الأصلي ، وهو برنامج التنمية والاستقرار النقدي العالمي ليشمل التدخل في توجيه السياسات والبرامج الاقتصادية في العديد من الدول بدعوى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي . وهو ما عرف ببرنامج التكيف الهيكلي التي تفرض على الدول الأخذ بسياسات معينة .

❖ نمو المجتمع المدني الذي أدى إلى تهميش دور الدولة من خلال سحب بعض الوظائف منها وإبلائها لفاعلين بازغين . وقد بدأت تلك الظاهرة في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والبريد، ثم امتدت إلى إدارة السجون وخدمات الأمن الخاصة ^{٢٥} .

^{٢٣} محمد عابري الجابري: "العولمة والهوية الثقافية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية .

^{٢٤} المصدر السابق، ص ٥٤.

^{٢٥} James N. Rosenau, New Dimensions of Security: The Interaction of Globalizing and localizing.

المصادر الخارجية:

- ❖ أسفرت ظاهرة تشكيل التكتلات الإقليمية عن نقل جزء من سلطات الدولة إلى هياكل الكيانات غير القومية.
- ❖ فرضت شروط التعاون الدولي صياغات محددة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية، وقرنت مؤسسات التمويل الدولية منح مساعداتها أو منعها بالتنشئة الديمقراطية والتنشئة على ثقافة حقوق الإنسان.
- ❖ لم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشائين الداخلي والخارجي أو بين مسؤولية الدولة ومسؤولية المجتمع ، ففكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة ، ولم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي امراً مسالماً كما كان في الماضي ، بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت في الماضي أمراً مقبولاً ويراها البعض ضرورياً وواجباً^{٢٦}.
- ❖ أصبحت الدولة مسئولة مسؤولية دولية مباشرة ليس فقط عن أفعالها غير المشروعة التي يترتب عليها حدوث ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول، وإنما تساءل أيضاً عن أفعالها المشروعة ، التي تصدر عنها إعمالاً لمبدأ السيادة وفي نطاقها الإقليمي التي يترتب عليها حدوث ضرر للغير.

الأثار الإيجابية:

- ❖ فتحت التطورات الراهنة باب واسع أمام زيادة قدرة الدولة على مباشرة المعنى الإيجابي للسيادة والمتمثل في سلطة إبرام التصرفات القانونية تنظيمياً لعلاقتها مع الدول الأخرى ومع غيرها من أشخاص القانون الدولي.
- ❖ تتيح التطورات الدولية الراهنة للدول النامية فرصاً أفضل لتفاعل أكثر وأسرع ، وتسمح لصوتها بأن يبلغ العالم المتقدم من خلال الاستفادة من ثمار الثورة الثقافية والاتصالية ، والتسلح بمنطق الشرعية الدولية واحترام القانون في الدفاع عن قضاياها.

الفصل الثالث: مستقبل سيادة الدولة في ظل العولمة:

يخيم مستقبل السيادة على اتجاهين بارزين يوجزان بما يلي:^{٢٧}

أولاً: الاتجاه القائل باختفاء السيادة:

يرى أنصار هذا الاتجاه انه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجياً منذ نحو خمسة قرون، سوف تحل اليوم الشركة متعددة الجنسية تدريجياً محل الدولة، والسبب أن الشركات متعددة الجنسية تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدول، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة ، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة ، وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة.

^{٢٦} حسن نافعة، نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين: صعود وانحيار التنظيم الدولي الحكومي.
^{٢٧} أميرة حناشي ، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، ص ١٨٧.

ثانياً: الاتجاه القائل باستمرارية السيادة:
يرى أنصار هذا الاتجاه أن التطورات الراهنة في النظام الدولي ، لن تأتي على السيادة تماماً ، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها ، وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي.

الفصل الرابع: مواجهة العولمة السياسية:

العولمة ليست قدراً محتوماً لا يمكن الخلاص منه، ولا قانوناً تاريخياً تخضع له كل الشعوب، فالتاريخ ليس مجرد قانون موضوعي، إنما يتعامل هذا القانون مع حرية الافراد وعمل الجماعات، فالعولمة هي جزء من جدل التاريخ، وأن احد أطراف الصراع له خصوصيته وإرادته الوطنية المستقلة وقراره المستقل ولذلك فإن مواجهة العولمة السياسية تتجسد بالاتي :

١- الإرادة الوطنية المستقلة للشعوب والتمسك بنتائج الاستقلال الاقتصادي بعد عصر التحرر من الاستعمار، كنموذج الصين وكوبا وفيتنام .

٢- ان ظاهرة العولمة لا يمكن ايجاد حل لها بصورة ناجحة ضمن حدود بلد واحد او مجتمع واحد او أمة واحدة الا من خلال الدعوة الى إيجاد حل من خلال تجمع بين هذه الدول على المستوى العالمي او الإقليمي، أي عن طريق التجمعات الإقليمية القادرة على الوقوف أمام الدول الصناعية وعلى غرار الوحدة الأوروبية

٣- تكوين قطب ثان في مواجهة القطب الواحد لكي ينشأ تطور متكافئ، وخلق منافسة، قوية بين الأقطاب.

٤- التعددية القطبية والمعني بها الهيكلية الديمقراطية متعددة الأقطاب في العلاقات، ولكن هذا الخيار حاولت الإمبريالية تفويضه ولو بشكل مؤقت .

٥- اعتماد الرؤية الاستراتيجية للحكومات والقيادات السياسية للدول التي تواجه خطر العولمة.

٦- اعتماد اطر مؤسسية مترابطة تسمح بقيام إطار منظومي متشابه وتكامل الحلقات بين اجهزة ومؤسسات البحث والتطور الثقافي وبين الصناعة والتبادل التجاري .

٧- التنسيق بين أجهزة النظام العالمي للدول الإقليمية وتبادل الخبرات في هذا المجال الحيوي .

٨- مساندة التغييرات التنظيمية والتقنيات الإدارية الحديثة لخدمة الإدارة على صعيد الوحدة الاقتصادية لمواكبة التطورات الحديثة في مجال ثقافة المعلومات .

الخاتمة

النتائج:

- ١- عدم قدرة الباحثين والكتاب على الوصول إلى تعريف دقيق وواضح عن العولمة ، حتى يومنا هذا ، وهذا ما يتجلى في وجود العديد والكثير من التعريفات والشروحات عن مفهوم العولمة سواء لغةً أو اصطلاحاً.
- ٢- العولمة السياسية ، هي إحدى تجليات العولمة ، وهي ظاهرة تسعى لتحقيق نظام عالمي يقوم على الديمقراطية وعلى وحدة سياسية واحدة ، وعلى سيادة التعددية والملكية الفردية ، وهو نظام تروج له الدول الغربية وتستخدمه كذريعة للتدخل بشؤون الدول بطريقة مباشرة.
- ٣- إن العولمة السياسية كظاهرة عالمية بدأت في الظهور للعيان فاعل رئيسي ، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م ، وما واكبه من انهيار للنظم الشيوعية والاشتراكية .
- ٤- إن فشل أحد نظامي الثنائية القطبية الذي كان سائداً ومحركاً للعالم أجمع ، كان له الحيز الأكبر في تقوية تأثيرات العولمة على كافة أمور الحياة.
- ٥- من أبرز الآثار السلبية للعولمة السياسية على دول العالم هي التأثير على الدولة الوطنية وإضعافها ، وانتهاك سيادة الدولة والانتقاص منها ، والتأثير على الهوية القومية وزيادة الهيمنة الأمريكية.
- ٦- سيادة الدولة هي السلطة العليا الأمرة للدولة ، والتي لا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أعلى منها أو مساوية لها وهي الحق في وضع القوانين وإصدار الأوامر والأحكام ، ومن أهم خصائصها أنها شاملة وعدم إمكانية التنازل عنها و لا تتجزأ ، ويترتب عليها عدة آثار منها تمتع الدولة بكافة الحقوق والمزايا ، حصانة الدولة ، وعدم التدخل في شؤون الدولة.
- ٧- من أهم مظاهر تدخل العولمة السياسية بسيادة الدولة هي بذريعة الإصلاح الديمقراطي وحماية حقوق الانسان ومكافحة الإرهاب . لتصبح مفاهيم عصرية وقابلة للاستخدام حسب حاجات و مصالح الدول المسيطرة عالمياً.
- ٨- أثرت العولمة السياسية على سيادة الدولة ونطاق تطبيقها في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء، وقد أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط الدول ، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط وتتمثل آثار العولمة السياسية السلبية على سيادة الدولة بعدة آثار منها تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها ، تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي في مجال تنفيذ السياسات الحكومية، كما أدت العولمة السياسية إلى بروز مفهوم الحكم كبديل للحكومة وقد تمثل ذلك في زيادة دور المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وتزايد الدور الذي تلعبه بعض الهيئات الداخلية كصندوق النقد الدولي ، حيث أن تدخل المجتمع الدولي أصبح امراً مقبولاً ويراه البعض ضرورياً.
- ٩- من الآثار الإيجابية للعولمة السياسية على سيادة الدولة تكمن في أن الدول النامية تتمكن من إيصال صوتها إلى العالم المتقدم والدفاع عن قضاياها، وزيادة قدرتها.

١٠- إن السيادة كأهم مبدأ في القانون الدولي العام تعرضت للكثير من التحولات التي تسعى لتقييدها ، وقد استطاعت تلك التحولات الوصول إلى تحقيق جزء من هدفها ، ورغم ذلك نجد أن السيادة تقاوم و من الممكن أن تظل باقية ومحتفظة بهيبتها ، لأن زوالها يؤدي إلى زوال الدولة القومية.

١١- يمكن مواجهة العولمة السياسية بالإرادة الوطنية المستقلة للشعوب ، وإيجاد حل لهذه الظاهرة من خلال تجمع بين الدول على المستوى الإقليمي والعالمي ، والتنسيق بين أجهزة النظام العالمي بين هذه الدول ، والاعتماد والاستفادة من الرؤية الاستراتيجية للدول والحكومات التي تواجه خطر العولمة .

المقترحات والتوصيات:

- يجب على الحكومات التي تعاني خطر العولمة من الاستفادة منها قدر الإمكان ومن أثارها الإيجابية عليها ، وتوجيهها كيفما نشاء وتوظيفها في بناء دولها ، والحذر من أثارها السلبية وتخطيها ومجابتها.

- اقترح على وزارة الثقافة السورية بإقامة ندوات ثقافية تعريفية بخطر العولمة و تأثيرها على سيادة دول العالم ، وإقامة برامج توعية للشباب بماهية العولمة وأهدافها وتجلياتها على العالم ومستقبل العالم في ظلها.

- التنسيق مع الإعلام السوري لعرض برامج تلفزيونية، تحفز الشعب السوري والعربي بالتمسك بوطنيتهم وقوميتهم، والتأكيد في هذه البرامج على دور السيادة في البناء والتماسك والمحافظة على قوة الدولة وتصديها للتدخل الخارجي وأهمية احترام السيادة من قبل المواطنين، وأيضاً يجب الحديث عن دور العولمة السياسية في القضاء على سيادة الدول ، وكيفية التصدي لها.

- واقترح بأنه يجب على الجمهورية العربية السورية المسارعة لإقامة مؤتمر لمناقشة تأثير العولمة على سورية وخطرها على سيادة الدولة السورية، و مدى تأثيرها بالوضع الراهن لسورية.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

الكتب:

- ١- مفهوم العولمة ونشأتها ، مبارك عامر بقتة.
- ٢- العولمة جريمة تذويب الأصالة، عبد الصبور شاهين ، مجلة المعرفة العدد(٤٨) .
- ٣- تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي، أشرف أبو صالح، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ٩.
- ٤- مقارنة عربيتان للعولمة، ياسر الجواد، المستقبل العربي العدد ٢٠٢، أبريل، ٢٠٠٠م، ص ٢.
- ٥- رؤية الشباب العربي للعولمة ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة.
- ٦- العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي ، الصفحة ٤.
- ٧- إدارة العولمة و أنواعها ، عالم الكتب الحديث.
- ٨- العولمة الاقتصادية. د. عبد الحليم عمار غربي ، الإصدار الإلكتروني الأول: كانون الثاني ٢٠١٣ ، ص ٢٥.
- ٩- العولمة أية عولمة ؟ ، يحيى اليحياوي ، إفريقيا الشرق الأوسط ، ص ٦٨.
- ١٠- العرب وامريكا بين التطور والتطويع ، علي غربي ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ٢٠٠٤ ، ص ٣٨.
- ١١- العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية ، جاسم زكريا ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد السادس والثمانون ٢٠١١، ص ٧٠.
- ١٢- العولمة والخيارات العربية المستقبلية ، مجلة جامعة دمشق ، العدد الثاني .
- ١٣- مجلة البرلمان العربي ، العدد ١٠٢، دمشق، سوريا.
- ١٤- كتاب الأمة ، ظاهرة العولمة رؤية نقدية .
- ١٥- لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. الطبعة الأولى، بيروت: دار صادر، ١٩٩٧، ص ٢٩٧.
- ١٦- مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة ، أميرة حناشي. ماجستير في العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة ، ٢٠٠٨، ص ٢١.
- ١٧- العولمة وتقويض مبدأ السيادة ، رزق الله بن مهدي. مجلة الباحث ، العدد الثاني ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠٠٣، ص ٣٥.
- ١٨- رياموند كارفيلد كيتيل ، العلوم الأساسية ، الطبعة الثانية ، بغداد ، ص ١٧١-١٧٢.
- ١٩- أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية :الآفاق الوطنية والحدود العالمية ، محمد بوبوش ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦، ص ١٢١.
- ٢٠- العولمة وتداعيات على الوطن العربي، ثابت أحمد ، مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٣).

- ٢١- مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد : ليبيا ،السودان ،الصومال . جمال حمود الضمور ، الطبعة الأولى ، عمان : مركز القدس للدراسات السياسية ، ص١١٣.
- ٢٢- المجتمع الدولي وحق التدخل، حمد تاج الدين الحسيني. سلسلة المعرفة للجميع ، منشورات رمسيس ، الرباط ، العدد ١٨ ، ص:٣٧-٣٨.
- ٢٣- العولمة دراسة في المفهوم والظاهر والأبعاد ، ممدوح محمود منصور ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٤٥.
- ٢٤- العولمة والهوية الثقافية ، محمد عابري الجابري . المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٢٨ ، ص١٩ .
- ٢٥- نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين: صعود وانهيار التنظيم الدولي الحكومي، حسن نافعة ، القاهرة، ص٥٠.
- ٢٦- سيادة الدولة وحقها في مباشرة التمثيل الدبلوماسي، رحيمة لدغش.
- ٢٧- تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة ، عدار محمد.

المصادر الأجنبية:

- 1-James N. Rosenau, New Dimensions of Security: The Interaction .of Globalizing and localizing, Security Dialogue, p25